المشاركة المجتمعية ودورها في مأسسة التربية البيئية في المجتمع الجزائري.

Community participation and its role in institutionalizing environmental educationin the Algerian society

د. محمد لمين هيشور[1]
جامعة ابن خلدون تيارت
Mohamedlamine_haichour@yahoo.fr
عبلة سقني
طالبة دتوراه جامعة سطيف2
segueni_abla@yahoo.fr

تاريخ الوصول 2021/02/04 القبول 2021/05/06 النشر على الخط 2021/12/15
Received 04/02/2021 Accepted 06/05/2021 Published online 15/12/2021

ملخص:

تعتبر علاقة الإنسان بالبيئة علاقة تفاعلية تبادلية، فمنذ القدم والإنسان يتعامل معها، وكانت تصرفاته في بداية الأمر عقلانية وعفوية، إلا أن الطبيعة تعرضت لأضرار نتيجة الاستغلال العشوائي لها خاصة في عصر الثورة الصناعية التي أسفرت عن مشاكل بيئية لم تعهدها البشرية من قبل، ومن أبرز هذه المشكلات التلوث البيئي، النفايات، التصحر، النمو الديموغرافي، وأخذت هذه المشكلات الصبغة العالمية فأصبحت حماية البيئة الطبيعية والاجتماعية من أهم أهداف كل المجتمعات حرصا على نظام الحياة واستمرار النوع البشري، مما استدعى تضافر جهود مختلف الفواعل المجتمعية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية كالأسرة، المدرسة، الجامعة، وسائل الإعلام، المؤسسات الحكومية والدولية والعالمية، إلى تقديم ثقافة مجتمعية بيئية تقوم على أساس التربية البيئية، لتسهم في بلورة الوعي الاجتماعي البيئي لتمكينهم من التحكم في استخدام الأساليب العلمية الأمثل من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المشاركة المجتمعية، المؤسسات المجتمعية، البيئة، التربية البيئية، الوعي البيئي.

Abstract:

The relationship between man and the environment is interactive and interacting. Since ancient times man has dealt with it. His actions were initially rational and spontaneous. However, nature was damaged by indiscriminate exploitation, especially in the era of the Industrial Revolution, which resulted in environmental problems not previously committed by mankind. The problems of environmental pollution, waste, desertification and demographic growth, these problems have become global in nature. The protection of the natural and social environment has become one of the most important goals of all societies in order to preserve the system of life and the continuation of the human species on earth. Social and economic institutions, including the family, the school, the university, the media, governmental, international and international institutions, which provide them with an environmental community culture based on environmental education that contributes to the development of social and environmental awareness, the environment in which they live.

Keywords: community participation, community institutions, environment, environmental education, environmental awareness.

[1] المؤلّف المراسل: **محمد لمين هيشور** البريد الإلكتروني: Mohamedlamine_haichour@yahoo.fr

1. مقدمة:

تعتبر البيئة المجال الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان التي سمحت له بالاستقرار، لما تحتويه من كنوز دفينة وموارد مائية وطبيعية متنوعة، مكنته من تطوير طرق ووسائل تكيفه معها، وأوصلته إلى درجة عالية من الرفاهية، غير أن حب الإنسان لتحصيل الثروة والسيطرة والتملك، جعله يتجاهل كل الأخطار الناجمة عن استغلاله غير العقلاني لثروات الطبيعة، خصوصا بعد الثورة الصناعية وما صاحبها من استغلال للبيئة، وبالتالي بداية مرحلة جديدة من علاقة الإنسان بالبيئة غلبت عليها أنانية الإنسان وطالباته المتزايدة التي كانت السبب الرئيسي في بروز العديد من المشكلات البيئية.

وتعتبر المشكلات البيئية من أعقد المشكلات التي يواجهها العالم المعاصر لما تتسم به من خطورة تهدد استقرار الفرد بل وحتى استمراريته، لذا أصبح من الضروري التفكير مليا وبعقلانية نحو تأسيس نوع آخر من العلاقة بين الفرد والبيئة، فالبيئة لها أهمية بالغة في المحافظة على صحة الإنسان الجسمية، العقلية، النفسية وعلى مورد رزقه ومصادر هوائه ومائه، لأن الإساءة إلى الطبيعة يعتبر إساءة للفرد وحضارته وتاريخه وحياته.

ومن أجل المحافظة على الفرد والبيئة سعى العلماء وأهل الاختصاص والمسؤولين إلى محاولة إيجاد الحلول والحفاظ عليها من خلال سن القوانين، إقامة الندوات، المؤتمرات والبرامج التحسيسية التي تعقد في مختلف بلدان العالم إلى تحقيق التنمية المستدامة، ورغم كل الجهود المتضافرة إلا أن المشكلات البيئية مازالت في تصاعد مستمر، الأمر الذي زاد اهتمام الباحثين وانشغالهم بقضايا البيئة، التي أوضحت أن سن القوانين وتخصيص الأموال والتكنولوجيات الحديثة غير كافية للحفاظ على البيئة ما لم يساندها وعي بيئي لأفراد المجتمع.

فأصبح الوعي البيئي ضرورة ملحة لجميع المجتمعات، نتيجة لما أحدثه الإنسان من استنزاف للموارد الطبيعية وتلويث للبيئة، سواء كان عن قصد أو غير قصد، ومن أجل نشر الوعي البيئي يجب أولا غرس ثقافة مجتمعية بيئية تعمل على حمايتها والمحافظة عليها، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال ما يعرف بالتربية البيئية التي تساعد على فهم العلاقة بين الإنسان والبيئة وفهم طبيعتها المعقدة، وغرس الاتجاهات والقيم والسلوكيات البيئية، وبالتالي المساهمة في إيجاد أنجع الحلول للمشاكل البيئية الراهنة، ويكون ذلك بإنتاج إنسان واعي بيئيا يعمل تلقائيا على حماية البيئة، من خلال مساهمة المؤسسات المجتمعية المتمثلة في: الأسرة، المدرسة، الجامعة، وسائل الاتصال، وحتى المؤسسات الحكومية والدولية.

ومنه سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي: **ما هو دور المشاركة المجتمعية في مأسسة التربية البيئية في المجتمع الجزائري؟**

2. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية :

- ✓ بعد التطور التكنولوجي في أغلب الميادين أصبحت حماية البيئة ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى، وهذا ما تؤكده الإحصائيات التي تعدها المنظمات العالمية المهتمة بالبيئة والتنمية المستدامة.
- ✓ معرفة مدى مواكبة برامجنا التربوية لتحديات حماية البيئة، لمعرفة مدى إلمام البرامج البيئية بأهداف التربية البيئية.
- ✓ معرفة مدى فعالية المشاركة المجتمعية في حماية البيئة من الأخطار التي تهددها.

- ✓ يوضح أهمية وضرورة المشاركة المجتمعية في مأسسة التربية البيئية في الوقت الحالي.

3. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- ➢ توضيح دور المشاركة المجتمعية في ترسيخ التربية البيئية.
- ➢ التعرف على مفهومي المشاركة المجتمعية والتربية البيئية.
- ➢ التعرف على دور الأسرة، المدرسة، الجامعة، وسائل الإعلام في حماية وتطوير البيئة.
- ➢ التعرف على دور الحكومات والدول في حماية وتطوير البيئة.

4. تحديد المفاهيم:

▪ **التربية البيئية:** يعتبر مفهوم التربية البيئية مفهوما تربويا حديثا لم يتبلور إلا بعد مؤتمر ستوكهولم، بعد بداية انبثاق الوعي بالمشكلات البيئية الكبرى كمشكلة السكان، التلوث، استنزاف الموارد، الطاقة، والغذاء، غير أن جذورها الفكرية قديمة جدا فهي تعود إلى الديانات السماوية، وبعض الديانات الأخرى كالهندوسية والبوذية، ولقد تعددت الآراء حول مفهوم التربية البيئية ومدلولها، بتعدد مفهوم العملية التربوية وأهدافها من ناحية، ومدلول البيئة ومفهومها ولاختلاف تطور الاهتمام بها من جهة أخرى.

وعرفها مؤتمر "تبيليسي" بأنها "عملية إجرائية دائمة لإيقاظ الوعي البيئي لدى مختلف الأفراد والجماعات، وإكسابهم معارف وقيم ثم مهارات وخبرات وإرادة، مما يسمح لهم بالتصرف فرديا وجماعيا لحل المشاكل الحالية والمستقبلية للبيئة[1].

وعرفتها "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" على أنها: "عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط بين الإنسان وحضارته بمحيطه البيوفيزيائي، وتوضيح حتمية المحافظة على مصادر البيئة، وضرورة حسن استغلالها لصالح الإنسان حفاظا على حياته الكريمة ورفع مستويات معيشته[2] .

وتعرف أيضا بأنها: "جهد تعليمي موجه أو مقصود نحو التعرف، وتكوين المدركات لفهم العلاقة المعقدة بين الإنسان وبيئته بأبعادها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيولوجية والطبيعية، حتى يكون واعيا بمشكلاتها، وقادرا على اتخاذ القرار نحو صيانتها والإسهام في حل مشكلاتها، من أجل تحسين نوعية الحياة لنفسه ولأسرته ولمجتمعه والعالم[3].

كما تعرف بأنها:" منهج تربوي يهدف إلى تكوين الوعي البيئي من خلال تزويد الفرد بالمعارف والقيم والاتجاهات التي تنظم سلوكه وتمكنه من التفاعل مع بيئته الاجتماعية والطبيعية بما يسهم في حمايتها وحل مشكلاتها واستثمارها استثمارا مرشدا ومستداما[4].

---

[1] -Union Européenne, (2007), Projet de Renforcement des capacités nationales en matière d'éducation et de sensibilisation à l'environnement dans les domaines de la biodiversité, des changements climatiques et de la lutte contre la désertification. p12

[2]- رياض الجبان، (1997)، التربية البيئية –مشكلات وحلول–، دمشق، دار الفكر، ص11.

[3]– وليد رفيق العياصرة، (2012)، التربية البيئية واستراتيجيات تدريسها، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، ص 276.

[4]– رمضان عبد الحميد الطنطاوي، (2008)، التربية البيئية تربية حتمية، الأردن، دار الثقافة، ص9.

إذن التربية البيئية هي عملية ميدانية تسعى لجعل عناصر البيئة موردا علميا وجماليا في آن واحد، ينبغي استخدامه في كل فروع التربية حتى يكون المتعلم مدركا للمعارف حول البيئة ولدوره حيال عناصرها وكيفية المحافظة عليها.

- **المشاركة المجتمعية:**

يعد مفهوم المشاركة المجتمعية من المفاهيم التي انتشر استخدامها في السنوات الأخيرة بصورة واسعة في كل من العالم المتقدم والعالم النامي على حد سواء والمشاركة في حد ذاتها ليست شيئا جديدا، فهي لم تظهر فجأة لحل المشكلات المعقدة، ولكنها تمتد بجذورها التاريخية إلى عقود مضت، شهدت خلالها العديد من التطورات، وذلك باعتبارها أحد الركائز الأساسية في إحداث وتحقيق التنمية المنشودة [1].

وتعرف المشاركة المجتمعية بمفهومها العام بأنها "إشراك جماهير الناس أو ممثلين عنهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ورسم الأهداف العامة للدولة والمجتمع، وهي بهذا المضمون تحمل معنى الديمقراطية، أما المشاركة المجتمعية بمفهومها التنموي فتعني اشتراك المجموعات والشرائح السكانية المستهدفة في تحديد وصياغة أهداف خطة التنمية الموجهة لتحسين أوضاعهم، وكذلك المساهمة في تنفيذها وتقييمها"[2]، كما تعرف بأنها "العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة بأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، واختيار أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف"[3]، وعليه فالمشاركة المجتمعية هي إشراك الأفراد داخل المجتمع لإيجاد حلول لمشاكلهم كلما سمحت الفرصة بذلك، ويتم ذلك عن طريق تفعيل أدوات المشاركة في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه مختلف البرامج التنموية المحلية، وإتاحة الفرصة لجميع وحدات المجتمع (أفراد، أسر، مؤسسات القطاع العام والخاص، الجامعات ومخابر البحث،...) للمشاركة في هذه العملية بشكل ايجابي وإيجاد حلول للمشاكل المطروحة من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

5. . أسباب وعوامل المشكلات البيئية:

لقد سخر الله سبحانه وتعالى الطبيعة بكل ما تحتويه من خيرات وثروات ظاهرة وباطنة لخدمة الإنسان، يستغلها لإشباع حاجياته المختلفة في شتى المجالات، فمنذ أن وجد الإنسان على سطح المعمورة وهو يستغل ما يستطيع أن تطاله يداه من موارد البيئة الطبيعية لصالحه، باعتباره جزء من النظام البيئي فكان يقوم بكل نشاطاته ويلقى بالمخلفات في الطبيعة التي تقوم بدورها بإعادة تدويرها بنفسها بالشكل الذي يحفظ توازنها إلى غاية القرن التاسع عشر عندما عرف الإنسان الصناعة وبدأ في استخدامها بشكل واسع، مما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات البيئية بسبب اختلال التوازن في أنظمتها ما نجم عنه أخطار بيئية تضر بكل مظاهر الحياة على سطح الأرض سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

---

[1]- أحمد الرفاعي بهجت، السيد محمد ناس، (2006)، دراسات في تمويل التعليم والتنمية البشرية، مصر، مكتبة النهضة المصرية، ص79.

[2]- عثمان غنيم، (2005)، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 2، ص93.

[3] Michel Bassad, Vincent Kaufinan et Dominique Joye, (2001), Enjeux de la sociologie urbaine, Presses polytechniques et Universitaire, ch-1015, Lausanne, [1ed].-p98

في حقيقة الأمر إنه من الصعوبة بمكان تعداد الأسباب والعوامل التي أدت إلى بروز مشكلات البيئة على شكل نقاط منفصلة عن بعضها البعض، ويرجع ذلك إلى تعقد العلاقات بين مختلف عناصر البيئة وتشابكها، وبالتالي تتشابك وتتداخل المشكلات البيئية فيما بينها، فقد نجد عامل واحد يمكن أن يتسبب في عدة مشاكل بيئية، كما قد نجد مشكلة بيئية واحدة تتدخل عدة عوامل في حدوثها، وعموما تتمثل مجمل العوامل التي تتسبب في الأضرار بالبيئة فيما يلي:

1.5 النمو والتطور السكاني: حيث يزيد نمو السكان المتزايد الطلب على السلع والخدمات المختلفة، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإضرار بالبيئة، نتيجة لزيادة الأعباء الإضافية على الموارد الطبيعية للبيئة.

2.5 الاستغلال غير الرشيد للتكنولوجيا في البيئة: مما يعمل على استنزاف المزيد من الموارد الطبيعية المستخدمة في الصناعة، إضافة إلى ما ينتج من عمليات التصنيع من تلوث للماء والهواء والتربة والغذاء والضوضاء[1] .

3.5 أسباب سوسيو–اقتصادية: غياب الضمير الجمعي الذي يحافظ على البيئة الطبيعية، فهناك من يعتقد أن البيئة ملكية عامة مشاعة أي عدم وجود مالك محدد لموجودات البيئة[2]، إضافة إلى التكاليف البيئية الخارجية الناجمة عن الآثار الجانبية للنشاط الاقتصادي وما نتج عنه من إنتاج مواد عديدة وغريبة عن البيئة صعبة التحلل.

4.5 اختلال القيم والاتجاهات الثقافية: يعتبر العامل الثقافي أهم محدد لتبلور مشكلة البيئة، ففي دول العالم النامي لا نجد ثقافة بيئية مترسخة في المخيال الاجتماعي التي تعتبر جوهر المشاكل البيئية، إذ ينصب الاهتمام على تأمين متطلبات الحياة الاجتماعية دون مراعاة لإمكانيات البيئة، أما في البلدان المتقدمة ذات المستوى المعيشي المادي المرتفع، وصل الأفراد إلى مستوى ثقافي ونفسي وفكري راقي، فنجدهم غير مستعدين للتخلي عن المستوى المعيشي المادي المتنامي الذي وصلوا إليه، مقابل تحسين الظروف البيئية في البلد، ولا شك أن هذا التباين على المستوى السيكولوجي والذهني بين الدول المتقدمة والنامية راجع إلى دور المؤسسات الرسمية في ترسيخ الضمير الجمعي.

من خلال التعرف على الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور المشكلات البيئية حسب بعض العلماء، تبين أنها تتمحور حول سببين كلاهما مرتبط بالإنسان، أولهما: النمو السكاني الديموغرافي، ثانيهما: السلوك الإنساني المضر بالبيئة[3] .

6. فلسفة التربية البيئية وأهدافها:

أحدث العنصر البشري إخلالا واضطرابا في البيئة لم تقم به الكائنات الأخرى، ولذا فإنه يتحمل مسؤولية إصلاح المشاكل التي أحدثها، فدعا المهتمون بالتربية البيئية إلى ضرورة إيجاد أساس فلسفي للتربية البيئية أو إطار مفاهيمي نظري يستند إليه تطوير

[1]– بوسالم زينة، (2014)، البيئة ومشكلاتها قراءة سوسيولوجية في المفهوم والأسباب، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17،ص 257.

[2]– زوليخة سنوسي، هاجر بوزيان الرحماني، (2008)، البعد البيئي الاستراتيجي، التنمية المستدامة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي للبيئة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للمواد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر،ص131.

[3]– بوسالم زينة، مرجع سابق ،ص 257.

برامج التربية البيئية، وسببا لتنشئة الفرد الواعي بيئيا والمنضبط ذاتيا، لديه إحساس بالمسؤولية الأخلاقية دون رقابة خارجية، يطبق المعارف إلى سلوك علمي عن قناعة نابعة من ذاته، ومن بين الأسس أو المنطلقات الفلسفية التي تقوم عليها التربية البيئية ما يلي:

- ❖ تتصف المشكلات البيئية بالتعقيد، ولمواجهتها يتطلب تضافر مختلف مجالات المعرفة.
- ❖ يجب النظر إلى المشكلات البيئية في نطاقين محلي وعالمي، إذ يجب النظر أولا إلى البيئة المحلية التي تحيط بالفرد ومحاولة فهمها، بالنظر في السياق العالمي للمشكلات البيئية حتى يدرك الفرد حجم المشكلات ويقتنع بخطورتها.
- ❖ يعتمد وجود ورفاه الجنس البشري واستمرارية وجوده على الأرض على القيم التي يمتلكها حول احترام أقرانه من بني البشر، وحماية وصيانة الموارد البشرية والدافعية العالية للقيام بالعمل لخدمة الإنسانية وتحسين البيئة.
- ❖ يعتمد سلوك البشر تجاه بيئتهم بشقيها الطبيعي والمشيد على المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي يمتلكونها.
- ❖ لقد أحدث البشر اضطرابا في البيئة، ويقع على عاتقهم عبء الإصلاح.
- ❖ الحاجة إلى قيم أخلاقية بيئية للانسجام بين الإنسان والبيئة، وأن تكون التربية البيئية مستمرة مدى الحياة، تبدأ من الطفولة المبكرة وتستمر خلال برامج التعليم النظامي وغير النظامي[1].

وتكمن أهمية الأهداف كونها موجهة ويتم الاسترشاد بها في كل جهد يبذل في أي مجال، ويعد مجال التربية البيئية من أكثر المجالات التربوية التي تحتاج إلى أهداف واضحة ومحددة المعالم، حيث تتناول الجانب الإدراكي والانفعالي، يسعى ليكتسب المعرفة والقيم والمهارات التي تسهل على الفرد حل المشكلات البيئية، وتتمثل أهداف التربية البيئية حسب مؤتمر " تبيليسي" :

- **الوعي**: مساعدة الأفراد لاكتساب الحساسية والوعي للبيئة الكلية ومشكلاتها.
- **الاتجاهات:** مساعدة الأفراد والمجموعات الاجتماعية في اكتساب سلسة من القيم ومشاعر الاهتمام بالطبيعة، والمحفزات للمساهمة الفاعلة في تحسين وحماية البيئة.
- **المعرفة:** مساعدة الأفراد للحصول على تجارب متنوعة في البيئة، واكتساب تفهم أساسي للبيئة ومشكلاتها.
- **المهارات:** مساعدة الأفراد لاكتساب المهارات في تشخيص وحل مشكلات البيئة.
- **المساهمة:** توفير الفرص للأفراد والمجموعات الاجتماعية لاكتساب المعرفة الضرورية لصنع القرار، وحل المشكلات، مما يسمح لهم بالمساهمة بوصفهم مواطنين مسؤولين في تخطيط وإدارة مجتمع ديمقراطي[2].

7. أهمية المشاركة المجتمعية في حماية البيئة:

تعد المشاركة المجتمعية إحدى الأدوات التي يمكن من خلالها النهوض بالمجتمع والارتقاء به، والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا وحضريا، من خلال إسهام أبناء المجتمع تطوعا في جهود التنمية سواء بالرأي أو العمل أو

[1]- عصام توفيق قمر، سحر فتحي مبروك، (2004)، نحو دور فعال للخدمة الاجتماعية في تحقيق التربية البيئية، مصر، المكتب الجامعي الحديث، ط1.ص61-62.

[2]- وليد رفيق العياصرة، مرجع سابق، 288.

بالتمويل، وحث الآخرين على المشاركة، وعدم وضع العراقيل أمام الجهود المبذولة من جانب قيادات المجتمع، وغير ذلك من الأمور التي تؤدي إلى تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه، وتسهم مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التحديد الأفضل للاحتياجات والمطالب وزيادة كفاءة التنفيذ، وكذا تعزيز الاستدامة والانسجام الاجتماعي، فالمشاركة المجتمعية تسمح بالعملية الديناميكية المتواصلة في العمل، وتعزز التوافق المثمر والحلول المبتكرة بسد الفجوات في المعارف والسلطة القائمة بين الخبرات التكنوقراطية والمشاركة المحلية[1]، وتتجسد أهمية المشاركة المجتمعية في حماية البيئة من خلال:

- تعتبر المشاركة المجتمعية في حماية البيئة أساس تنمية المجتمع، ويعود الفضل في تطوير أركانه إلى الجماعة الناجمة عن الفعالية المجتمعية بفضل التطور والتغيير الاجتماعيين اللذان يؤديان لتحقيق التنمية المستدامة.
- يشمل التغيير البيئي كافة المواطنين ويحتويهم من أجل بيئة نظيفة وسليمة بمشاركة فعالة من طرفهم، فالخطط التنموية المتعلقة بالمجال البيئي على المستوى المحلي تلقى إقبالا لا نظير له، مما يحدث انسجام وتوافق بين الثقافة الفردية والجماعية.
- تبرز أهمية المشاركة المجتمعية في كسر الحواجز القيمية والفكرية والنفسية، بترسيخ حس جماعي للمواطنين بقيمة المسألة وأهميتها وخطورتها، وهي أول مرحلة لخلق ضمير جمعي، وروح المسؤولية الجماعية، مما يؤدي إلى تضافر الجهود الفردية والجماعية، وتوحيد الطموحات والآراء، باعتبار أن حماية البيئة يتحملها المجتمع بأفراده ومؤسساته، فهي ليست حكرا على قطاع معين، أو فئة دون غيرها، وتلعب الوسائل الإعلامية دورا استراتجيا لتوعية المواطنين، وإبراز العلاقة التوالجية بين التنظيم الاجتماعي والنظام الفيزيائي، فطغيان اللامبالاة الاجتماعية بين الشرائح المكونة للمجتمع والفاعلة في نطاقه من شأنه أن يهدد متعة الحياة.
- يمكن القول أن الفرد الجزائري بحاجة ماسة إلى من ينمي وعيه وفكره واتجاهه وموقفه إزاء البيئة التي يعيش فيها، وبعد تحسسيه وتنوير فكره وضميره الإنساني، نفتح له الباب على مصراعيه من أجل مشاركته الفعالة وتعزيز طموحاته وتثمين جهوده وأفكاره، حتى يستوعب حجم المسؤولية الملقاة على عاتقه، فيتصرف وفقا لمساعي الجماعة، ويضع طاقاته وقدراته تحت تصرف الجماعة، الذي يعتبر عامل ثقافي اجتماعي مهم جدا لإيجاد بيئة سليمة ونظيفة، كما تعتبر مشاركة فئات المجتمع في وضع السياسات، وتجسيد المشروعات الرامية إلى حماية البيئة بمثابة "حق وواجب"، لأنه المتسبب الرئيسي في كل ما يحدث للبيئة، فالمشاريع الاقتصادية والإنتاجية، ومجمل المؤسسات الصناعية لها حصة الأسد في تلوث البيئة واختلال أنظمتها، وقد تكون هذه المنظمات سببا في الإفقار الطبيعي، وتدهور القيمة الجمالية للمشهد الإيكولوجي.

كما تفرض الحتمية الاجتماعية على الإنسان قانونا وعرفا مؤسسا لخدمة جودة الطبيعة، لأنه فاعل أساسي في البيئة، فتصبح المشاركة المجتمعية الفعالة ضرورية لاتخاذ قرارات عقلانية، ونستطيع القول أنها ملزمة لإعادة صياغة الأخطاء المرتكبة، تلك القرارات

[1]- محسن بن عليان بن حمود القرشي(2011): المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية : دراسة ميدانية على المدارس الثانوية الحكومية بمحافظة الطائف، رسالة ماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، كلية التربية، المملكة العربية السعودية، ص158.

والبرامج والسياسات التي لها علاقة بالمجال الفيزيائي التي تعتبر جد مؤثرة على الحياة الاجتماعية والفكرية من أجل تغييره إلى مستوى أرقى.

8. سوسيولوجيا المشاركة المجتمعية لحماية البيئة:

أجمع الباحثون على أهمية الخصائص الأربعة للإنسان البيئي بالثلاثية البيئية وهي: التعلم عن البيئة والتعلم من البيئة ولأجل البيئة، فالنسبة ل "التعلم عن البيئة" الإلمام بالقواعد والمبادئ الأساسية لجوانب المعرفة العلمية التي تستخدم في تفسير الظواهر المتشابكة في البيئة والعلاقات القائمة بين المكونات الحية وغير الحية وأثر الإنسان في بيئته، وكيفية التعامل معها (المعرفة). أما الجانب الثاني "التعلم من البيئة" فيركز على التفاعل بين مكونات البيئة الحية وغير الحية، والتعلم من البيئة من خلال الزيارات والرحلات التي يقوم بها المتعلمون لمواقع مختلفة في البيئة (المهارات). في حين يتناول الجانب الثالث "التعلم من أجل البيئة" المحافظة على البيئة وتحديد ممارسات الإنسان البيئية الخاطئة والسليمة على حد سواء (المواقف، القيم والسلوك) على أن هذه الجوانب الثلاثة تتداخل فيما بينها محققة تعلما ومشاركة فعالة من أجل حماية البيئة[1].

ويرتبط نجاح الحفاظ على البيئة بالمشاركة الفعالة لأفراد المجتمع، الذين يلعبون الدور الأساسي في الحفاظ على البيئة من الأخطار والمساهمة في حمايتها من خلال الجهود التطوعية التي يقوم بها الأفراد بجميع فئاتهم وكذلك مؤسسات المجتمع المدني والدولي والعالمي على أساس المسؤولية الاجتماعية في التخطيط، اتخاذ القرار، التنفيذ، والتقييم التي تعمل على تحديد الأهداف التنموية لإشباع الاحتياجات الفعلية دون التسبب بالأذى للبيئة، ويتطلب ذلك زيادة الإدراك الاجتماعي للوسائل التي تسهم في الحفاظ على بيئتهم، وتحمسهم للمساهمة في التنفيذ والإنجاز.

إن التنفيذ الجماعي لمشاركة أفراد المجتمع لمحطات الحفاظ على البيئة يقلص من حجم التلوث البيئي، الذي يعتبر نتيجة لأنشطة الإنسان البنائية في وظيفة المجتمع، من خلال حدوث تأثيرات مباشرة وغير مباشرة تغير من المكونات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية للبيئة، مما قد يؤثر على الإنسان ونوعية الحياة التي يعيشها[2]، غير أن توسيع نطاق المشاركة المجتمعية يؤدي إلى إثراء القرارات المتعلقة بالبيئة، لأنها تصبح حصيلة خبرات ومعلومات متنوعة فضلا على أن كل مشارك يصبح أكثر اهتماما بالموقف، وأكثر تقبلا، ما دام قد ساهم أو يساهم في اتخاذ القرارات والإجراءات المتعلقة بالبيئة.

ومن جهة أخرى تسهم المشاركة المجتمعية تنمية الوعي البيئي لدى المواطنين من خلال القيام بالحملات التحسيسية والندوات والمؤتمرات، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني لنشر الوعي البيئي لدى المواطنين مثل المدرسة والجامعة ووسائل الإعلام، حيث خصصت محاور دراسية في مختلف الأطوار التعليمية بدءا بالتعليم الابتدائي، المتوسط، الثانوي، وحتى الجامعي بالنسبة للتعليم في الجزائر (في كتابي مادتي التربية المدنية والجغرافيا للسنة الأولى متوسط)، تتناول بالدراسة البيئة ومشكلاتها

[1]- علي غربي، فضيل دليو، (2011)، فعاليات الملتقى الوطني حول البيئة والمجتمع، الجزائر، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة،ص121.

[2]- عبد التواب معوض، (1986)، جرائم التلوث، مصر، منشأة المعارف، ص9.

والأخطار الناجمة عن غياب الاستغلال الجيد للثروات الطبيعية الذي سيؤدي حتما للوصول إلى كارثة طبيعية يدفع ثمنها الإنسان بالدرجة الأولى.

ومن أجل تفادي الكوارث البيئية والتلوث البيئي يقوم أفراد المجتمع بالتعاون مع الهيئات المختصة بالعمل على تخفيض هذه المشاكل من خلال وضع استراتيجيات فعالة لتدارك الوضع وحماية البيئة وتطوير أساليب ووسائل حماية النظام البيئي ككل. وتقوم أغلب الدول بالاعتماد على الشباب لإنماء المجتمع وصناعة مستقبله، ويتمثل دورهم في حماية البيئة والحفاظ على الثروات الطبيعية لما تمتلكه من إمكانيات وقدرات لا تتوفر في الشرائح الاجتماعية الأخرى، فكلما ارتفعت نسبة الفئة الشبابية من حيث المساهمة والاقتراحات زادت ثقتها بنفسها وبالمجتمع الذي تعيش فيه، فتحقق إشباعاتها النفسية والاجتماعية وبالتالي تسهم في تطوير وتنمية الدولة.

9. دور المؤسسات الاجتماعية في حماية وتطوير البيئة:

تعتبر المشاركة المجتمعية حجر الزاوية في كل عملية تنموية وبيئية، في إطارها تضمحل الصعوبات وتذلل العقبات، فهي منهج عملي يصب في مصلحة المجتمع المحلي لخدمة بيئته، وكل فرد يساهم في حدود إمكانياته وخبراته واهتماماته في إنجاح هذه المشروعات، ولكي نضمن سيرورة العملية الإيكو- اجتماعية، نحتاج إلى الدعم المادي والمعنوي، فكلما زاد اهتمامنا بهذه المعطيات وتعرفنا على المعايير والقيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع المحلي، زاد تحكمنا في العوائق واستطعنا السيطرة عليه، وابتداع طرق جديدة للتأثير على سلوك الأفراد واتجاهاتهم، وهنا يبرز دور "المنظم الاجتماعي" في صورة قائد أو مشرف على عملية الحماية أو الوقاية من أضرار البيئة.

ويقوم المنظم الاجتماعي في خطوة أولى بالشرح حتى يوضح معالم المشكلة البيئية، ثم يقوم بكسب المساندة والموافقة الاجتماعية في خطوة ثانية، وبعدها يوضح كيفية انجاز المشروع ويحدد المسؤوليات والواجبات ثالثا، وسنحاول فيما يلي التطرق باختصار إلى دور المؤسسات الاجتماعية لحماية البيئة:

1.9 الأسرة: تمثل الأسرة الجماعة الإنسانية الأولى التي يتعامل معها الطفل، والتي يعيش معها السنوات التشكيلية الأولى من عمره، هذه السنوات التي يؤكد علماء التربية وعلم النفس أن لها الأثر أكبر في تشكيل شخصيته تشكيلا يبقى معه بعد ذلك بشكل من الأشكال...، من هنا يتضح لنا خطورة الدور الذي تؤديه الأسرة تجاه الأبناء المنبثق أصلا من كونها البيئة الاجتماعية الأولى التي يتعامل معها الطفل، وتمثل له مصدر الأمن والطمأنينة والاستقرار وإشباع معظم الحاجات، ومنه تصبح الأسرة من أهم مؤسسات المجتمع في تهيئة الأفراد للحفاظ على البيئة وحمايتها، وبناء الاستعداد لديهم للنهوض بها ودرء المخاطر عنها واستيعاب قيم النظافة وترشيد الاستهلاك والتعاون وغيرها مما ينعكس إيجابا على البيئة [1].

وهنا أصبح على الأسرة مسؤولية القيام بدور متميز يتمثل في غرس القيم الايجابية اللازمة لتشكيل ما يبرز سلوك الفرد واتجاهاته في تعامله مع البيئة، وهناك حقيقة يجب على الأسرة أن تدركها وتغرسها في نفوس الأبناء ألا وهي أن الموارد البيئية ليست

[1]- عبد اللطيف رشاد أحمد، (2007)، البيئة والإنسان من منظور اجتماعي، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط 1،ص 350.

مقتصرة على فرد معين أو أسرة محددة أو ملك لجيل معين، فهي ثروة لكل الأجيال ولكل البشرية، وليست مقتصرة على مدينة بعينها أو مجتمع دون آخر، لذا يجب الحفاظ عليها وصيانتها وتنميتها.

وبهذا تصبح التربية البيئية في الأسرة لا تقتصر على مجرد المعرفة النظرية بل يجب صياغتها في عملية إعادة وتوجيه السلوك، وأن تتسم بالشمول ولا تقتصر على البيئة الشخصية للفرد في المنزل فقط، بل يجب أن تشمل كل مكان يتواجد فيه، واتخاذ موقف ايجابي للتعامل مع البيئة والمساهمة في تجنب وعلاج ما يطرأ من مشاكل للحفاظ على الإنسان وصحته وموارده[1].

2.9 المدرسة: تعتبر المدرسة من أهم المؤسسات التي يعهد إليها المجتمع بمهمة رعاية أبنائه وتنشئتهم وإكسابهم القيم والاتجاهات وأنماط السلوك البناءة، إلى جانب إكسابهم المعارف والمهارات [2]، ويعتبر "جون ديوي" أن المدرسة هي البيئة الثانية للطفل، يتلقى فيها أهم القيم والمعايير الاجتماعية السائدة، ليصبح في الغد القريب مواطن فعال قادر على إصلاح مجتمعه وتطويره، وللمدرسة أهدافها التربوية والاجتماعية التي تعمل على تحقيقها لخدمة البيئة والمجتمع، فقد ظهرت الاتجاهات الحديثة في التربية ترمي إلى ربط المدرسة بالبيئة المحيطة وربط البيئة بالمدرسة[3]، وتكمن وظيفة المدرسة في هذه الحالة بصقل قدرات الطفل وبلورة معارفه ومهاراته واتجاهاته نحو بيئته، وبالتالي خلق تكيف بينه وبين محيطه.

ولكي تقوم المدرسة بدورها المنتظر نحو البيئة يجب أن تتضافر جهودها مع العديد من الأجهزة والمؤسسات الموجودة بالبيئة المحيطة انطلاقا من وظيفة المدرسة ودورها في الإصلاح الاجتماعي والخلقي يمكن للمدرسة التصدي لبعض المشكلات البيئية التي تواجه البيئة والمجتمع من خلال برامجها ومقرراتها التعليمية على اختلاف أنواعها الدينية والعلمية...الخ لتفكيك الرواسب الفكرية السلبية وتحل محلها أفكار بناءة وهادفة، تأخذ بعين الاعتبار مسألة البيئة كأولوية من الأولويات الواجب الاهتمام بها.

3.9 الجامعة: بالعلم يتمكن الإنسان من السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لصالحه ولمنافعه، ولا يمكن للإنسان أن يحقق هذه الغاية المنشودة إلا بواسطة قيامه بوظائف رئيسية ثلاث اتفق خبراء التعليم العالي على إسنادها للجامعات الحديثة وهي: التعليم، البحث العلمي، وخدمة المجتمع، وهذه الوظائف مترابطة ومتشابكة فيما بينها يصعب فصل احدها عن الآخر، ويمكن للجامعة أن تسهم في حماية البيئة ودرء الأخطار عنها (كجانب وقائي) والتصدي لما أصاب البيئة من أخطار، ومعالجة ما اعتراها من أذى (كجانب علاجي)، عبر وظائفها الرئيسية الثلاث، وذلك على النحو التالي:

❖ التعليم: تبرز وظيفة الجامعة هنا إلي تنمية شخصية الطالب من جميع الجوانب وإعداده للعمل المستقبلي، من خلال تحصيل المعارف وحفظها وتكوين الاتجاهات الجيدة، للإسهام في تنمية الأفراد تنمية كاملة وشاملة، وتتمثل وظيفة التعليم في تركيزها على التربية البيئية، وما يعرف بالمنحى البيئي للتعليم الجامعي، على أن هناك ثلاث مداخل لتضمين التربية البيئية في المناهج الدراسية الجامعية المتمثلة في: مدخل الوحدات الدراسية، المدخل الاندماجي والمدخل المستقل[4] .

---

[1]- علي غربي، فضيل دليو ، مرجع سابق، ص 127-129.

[2]- وليد رفيق العياصرة، مرجع سابق، ص330.

[3]- المرجع نفسه، ص 331.

[4]وليد رفيق العياصرة، المرجع السابق، ص333-334.

❖ البحث العلمي: يسهم البحث العلمي في مجال البيئة والتصدي لما يعتريها من مشكلات في مواجهة الانفجار السكاني (تكنولوجيا موانع الحمل، تحديد جنس الجنين...)، ومجال مواجهة مشكلة التلوث (حماية الهواء، الماء، التربة والغذاء، وتطوير وسائل النقل والطاقة البديلة)، ومواجهة مشكلة استنزاف موارد البيئة (البحوث التي استهدفت حماية موارد البيئة الدائمة، والمتجددة، وغير المتجددة).

❖ الخدمة العامة: تهدف إلى جعل الجامعة وسيلة تغيير فاعلة في المجتمع، تعد الأفراد لتقبل التغيرات الجديدة من خلال الانفتاح على المجتمع المحلي وتقوية الروابط معه وتقديم المشورة له، والمساهمة في حل مشاكله، ومساعدته على استغلال موارده الطبيعية بتوفير القوى البشرية اللازمة المدربة[1] .

تؤدي الجامعة بمراكزها البحثية وكلياتها دورا مهما في حماية البيئة والتصدي لها لما يعتريها من مشكلات، رغم صعوبة التحديد بدقة للأضرار البيئية الناجمة عن النشاط الاقتصادي بسبب ملازمته لوجوده الطبيعي وممارسته، إلا أنه من السهل ملاحظة الأضرار البيئية وإصلاحها، خاصة التي تهدد حياة الإنسان ووجوده، وبالتالي التقليل من الآثار السلبية والتعامل معها باحترافية وفق منهجية علمية دقيقة.

4.9 وسائل الإعلام: انتشرت الوسائل التكنولوجية الحديثة على نطاق واسع وتعددت استعمالاتها واستخداماتها حتى شملت الفضاء التعليمي، بل أصبح استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية من الضرورات والحتميات في مجتمع المعرفة أو المجتمع الرقمي، ويختلف أسلوب معالجة قضايا البيئة في وسائل الإعلام اختلافا كبيرا، فبينما تركز بعض المجالات العلمية العامة على طرح قضايا البيئة بصورة دورية بتعمق وأسلوب علمي، تتوقف تغطية وسائل الإعلام العامة لهذه القضايا على الأحداث أو التطورات المثيرة التي يمكن تقسيمها إلى قسمين (الكوارث البيئية: حوادث الضباب القاتل، حادث الانفجار في مصنع الكيماويات سيفيزو في ايطاليا عام 1946، حادث ناقلة النفط أكسون فالديز عام 1989، والأحداث السياسية أو العلمية المستجدة كعقد المؤتمرات كمؤتمر ستوكهولم 1982، قمة الأرض 1992...) [2].

ومن أبرز الوسائل التكنولوجية والإعلامية نجد الإنترنت، التلفزيون، والإذاعة،...الخ التي تلعب دورا محوريا في إيقاظ وتنمية الوعي البيئي لدى الجماهير، من خلال اعتمادها حصص وبرامج هادفة، وإعلانات حول البيئة، وتوظيفها مباشرة من أجل التأثير الايجابي والمطلوب لبث المعرفة البيئية وغرس التوعية المطلوبة، ومده بكل المعلومات التي ترشد سلوكه، وترتقي به إلى مسؤولية المحافظة على البيئة، وتعتبر وسائل الإعلام بكافة أشكالها المصدر الرئيسي للمعلومات حول البيئة [3].

5.9 المؤسسات الحكومية: تجسد الاهتمام بشؤون البيئة في بعض الدول بتخصيص وزارات خاصة بها وألحقت مسؤولياتها على أقل تقدير إلى إحدى الوزارات ذات العلاقة بالبيئة، أهمها وزارة الصحة[4]، ويتوجب على المؤسسات الحكومية كوزارة البيئة أن تزيد

---

[1]- المرجع نفسه، ص334-335.

[2]- وليد رفيق العياصرة،المرجع السابق، ص341

[3]- المرجع نفسه، ص341.

[4]- طريف شرف عبد العزيز، (2007)، التلوث البيئي حاضره ومستقبله، مصر، مركز الإسكندرية للكتاب،ص 7.

من فاعليتها وحسن التخطيط ذي المدى البعيد لحماية البيئة وتقويض مساحات انتشار المشاكل البيئية، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها من خلال فرض رقابة على المنشآت التي تساهم في التلوث البيئي مع فرض ضرائب عليها يستفاد منها في تمويل مشاريع حماية البيئة، وهو ما تقوم به أغلب المصانع الكبرى في أوروبا كمصنع السيارات في ألمانيا (فولكس فاكن)، و تقوم هذه المصانع بتقديم دعم مالي لمشاريع حماية البيئة في مختلف دول العالم.

بالإضافة الدور الفعال الذي تقوم به الأحزاب البيئية في بعض دول العالم مثل حزب الخضر بألمانيا، مما يستوجب على وزارات البيئة منع إقامة المشاريع الصناعية الملوثة للبيئة والعمل على وضع شروط خاصة لإقامتها، كما يجب على المؤسسات النقابية القيام بدورها لحماية البيئة من خلال نشر الوعي البيئي بين أعضائها، وضرورة التأكيد على أهمية المشاركة في المؤتمرات الدولية والإقليمية والوطنية حول المشكلات البيئية[1] .

كما يجب على المسؤولين الاضطلاع بدورهم القيادي ببذل الجهد والمتابعة الميدانية الدورية لكل النواحي المعيشية اليومية، من خلال مواقعهم التي تسمح لهم باتخاذ كافة الإجراءات والقرارات اللازمة للحد من السلوكيات الخاطئة التي من شانها تلويث البيئة، وضرورة العمل على تشجيع الأبحاث والدراسات العلمية والطبية التي تهتم بدراسة تلوث البيئة ووضع الحلول العلمية والاقتراحات الفعالة لمكافحة التلوث والحد من انتشاره، وعلى المسؤولين أن يكونوا المثل الأعلى للمواطنين من خلال سلوكياتهم وتفهمهم لقضايا المناطق التي يشرفون عليها وعلى الخدمات العامة بها، من أهمها مشكلة جمع القمامة والتخلص منها[2] .

6.9 دور الدول والحكومات: أصبحت حماية البيئة ضرورة حتمية لحماية وسلامة الإنسان لدرجة علت فيها الأصوات في المحافل الدولية والندوات القانونية للمناداة بحقه في بيئة ملائمة، مما أدى إلى ضرورة إيجاد تدابير مانعة من حدوث نتائج سلبية تهدد صحة الفرد والطبيعة، ونلاحظ أن هناك جهودا تبذل سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي الذي تضطلع فيه المنظمات الدولية والإقليمية، وعلى رأسها "منظمات الأمم المتحدة" التي تقوم بدور هام فيه، فالتكافل البيئي بين الدول والحكومات والمؤسسات والجامعات والأفراد في العالم مسألة في غاية الحيوية، لهذا يتوجب على الحكومات العمل على تحقيق التكافل عن طريق:

- تنقية السياق البيئي من الملوثات وأسباب الأذى التي تخل بالتوازن الحيوي.
- تمكين الأمم المتحدة من تفعيل دورها ورسالتها الخاصة بمتابعة برنامجها البيئي المعروف باسم برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP وهو البرنامج الذي يعتبر ثمرة يانعة من ثمار الأمم المتحدة للبيئة سنة 1972 بستوكهولم، وركز برنامج الأمم المتحدة على: المستوطنات البشرية، الصحة الإنسانية والبيئة، بالإضافة إلى وضع المستويات الوطنية لحماية البيئة وإعداد برامج مكافحة التلوث، ومتابعة الأنظمة البيئية، المحيطات، البيئة والتنمية، الطبيعة، الطاقة، الرقابة الأرضية، الإدارة البيئية[3] .

[1]- محمود أحمد حميد، (2005)، البيئة والتلوث، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، ص116-117.

[2]- شحاتة حسن أحمد، (2000)، تلوث البيئة، السلوكيات الخاطئة وكيفية مواجهتها، مصر، الدار العربية للكتاب، ط ،ص157.1.

[3]- محمود أحمد حميد، المرجع السابق،ص117-118.

بالإضافة إلى "منظمة العدل الدولية" التي تقوم بوضع المستويات الدولية لحماية العمال في بيئة العمل ضد المخاطر المهنية بسبب التعرض لتلوث الهواء والضوضاء، وكذا "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" التي تعتبر أهم المنظمات الدولية في مجال وضع المستويات والمعايير الدولية للحماية من الإشعاع وحماية الصحة والتقليل من المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص والأموال، كما تقوم بعمل الاحتياطات التي تؤخذ في الحسبان عند معالجة النفايات المستخلصة عن المواد المشعة.

ويجب على كل دولة التركيز على ما يلي:

- ✓ تفعيل دور وزارات التربية ووزارات الشؤون الدينية في تبني قضية تنمية الوعي البيئي لدى الأفراد والجماعات والمؤسسات وضرورة تفعيل دور الإعلام البيئي.
- ✓ تمكين جماعات حماية البيئة من أداء رسالتها بدعمها ماديا ومعنويا.
- ✓ التركيز على الوعي البيئي كجزء لا يتجزأ من قضية حماية البيئة من الملوثات والدفاع عن التوازن الحيوي البيئي.

من خلال ما سبق نجد أن حماية البيئة تعتمد على التعاون الفعلي بين كل الفواعل الاجتماعية في المجتمع، وحتى الدولية ويتم هذا التفاعل من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة[1] .

خاتمة

تعرضت البيئة لضغط بشري هائل أفرز عدة آثار سلبية نتيجة اللامبالاة والسعي إلى جعل الحياة أكثر راحة وسهولة، عبر توظيف التطور التقني في كافة المجالات، بشكل أضحى يهدد السلسلة الطبيعية لدورة الحياة التي نعيشها وإذا كانت القوانين التي تحكم العلاقات بين مكونات البيئة غير قابلة للتغيير، فإن سلوك الإنسان يمكن تعديله من خلال خلق وعي بيئي يمكن الحصول عليه عن طريق التربية البيئية التي تقود الأفراد إلى التعاون فيما بينهم لحماية البيئة والمحافظة عليها بالمشاركة مع مختلف المؤسسات المجتمعية (الأسرة، المدرسة، الجامعة، وسائل الإعلام، ...الخ)، وهذه العلاقة التكاملية بين مختلف المؤسسات الاجتماعية لحماية البيئة من المشاكل والأخطار التي تتعرض لها ترمي إلى خلق بيئة صحية خالية من الكوارث ترمي إلى تحقيق التنمية البيئية.

وانطلاقا من النظرية البنائية الوظيفية فإن كافة المؤسسات الاجتماعية مدعوة للمشاركة بفعالية في ترسيخ الثقافة البيئية لدى أفرادها من خلال ترسيخ الوعي البيئي وخلق ضمير جمعي، وروح المسؤولية الجماعية، مما يؤدي إلى تضافر الجهود الفردية والجماعية، وتوحيد الطموحات والآراء، وتمكين الفواعل البيئية من تطبيق الاستراتيجيات المخطط لها لحماية البيئة بتقليص التلوث البيئي والكوارث البيئية، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

[1]- محمود أحمد حميد، المرجع السابق،ص117-118.

المراجع:

1 أحمد الرفاعي بهجت، السيد محمد ناس، (2006)، دراسات في تمويل التعليم والتنمية البشرية، مصر، مكتبة النهضة المصرية.

2 أساور عبد الحسين عبد السادة، (2012)، الشباب والمشاركة المجتمعية –دراسة ميدانية في جامعة بغداد–، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 32، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العراق.

3 بوسالم زينة، (ديسمبر 2014)، البيئة ومشكلاتها قراءة سوسيولوجية في المفهوم والأسباب، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد .

4 جمعة بلعيد، (2011)، دور مدارس التعليم الابتدائي والمتوسط في التربية البيئية –دراسة ميدنية بابتدائية صاولي بشير ومتوسطة قربوعة عبد الحميد ببلدية الخروب ولاية قسنطينة –، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

5 وليد رفيق العياصرة، (2012)، التربية البيئية واستراتيجيات تدريسها، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1.

6 زوليخة سنوسي، هاجر بوزيان الرحماني، (2008)، البعد البيئي الاستراتيجي، التنمية المستدامة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي للبيئة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للمواد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

7 طريف شرف عبد العزيز، (2007)، التلوث البيئي حاضره ومستقبله، مصر، مركز الإسكندرية للكتاب.

8 -محمود أحمد حميد، (2005)، البيئة والتلوث، مصر، مؤسسة شباب الجامعة.

9 منال قدومي، (2008)، دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي –حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس–، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

10 - عبد اللطيف رشاد أحمد، (2007)، البيئة والإنسان من منظور اجتماعي، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط 1.

11 - عبد التواب معوض، (1986)، جرائم التلوث، مصر، منشأة المعارف.

12 - علي غربي، فضيل دليو، (2011)، فعاليات الملتقى الوطني حول البيئة والمجتمع، الجزائر، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة،

13 - عصام توفيق قمر، سحر فتحي مبروك، (2004)، نحو دور فعال للخدمة الاجتماعية في تحقيق التربية البيئية، مصر، المكتب الجامعي الحديث، ط1.

14 - عثمان غنيم، (2005)، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 2.

15 - فتيحة طويل، (2013)، التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة _دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

16 - رياض الجبان، (1997)، التربية البيئية –مشكلات وحلول–، دمشق، دار الفكر.

17 رمضان عبد الحميد الطنطاوي، (2008)، التربية البيئية تربية حتمية، الأردن، دار الثقافة.

18 - شحاتة حسن أحمد، (2000)، تلوث البيئة، السلوكيات الخاطئة وكيفية مواجهتها، مصر، الدار العربية للكتاب، ط 1.

19- - Michel Bassad, Vincent Kaufinan et Dominique Joye, (2001), Enjeux de la sociologie urbaine, Presses polytechniques et Universitaire, ch-1015, Lausanne, [1ed].

20 - Union Européenne, (2007), Projet de Renforcement des capacités nationales en matière d'éducation et de sensibilisation à l'environnement dans les domaines de la biodiversité, des changements climatiques et de la lutte contre la désertification.